

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية

د. زكي رمزي مرتجى
مركز البيئة الفلسطيني - غزة
دولة فلسطين

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية

Abstract

The present study aimed to identify the role of Palestinian civil society organizations in development of water resources, mineral sources, natural environment resource and renewable **energy resources**, and reveal about obstacles which hinder role of Palestinian civil society organizations in contributing in development natural sources. The researcher used analytic descriptive approach. The study tool was interview with Responsible in Palestinian civil society organizations related with study field, It was identified roles and contributions which made by Palestinian civil society organizations in development natural sources, whereas the study revealed a positive role for Palestinian civil society organizations in development water resources and natural resources represented in activities and programs which introduced in these fields , while as the study revealed a limited role for Palestinian civil society organizations in development mineral resources and renewable energy resources. The study revealed a numbers of obstacles which hinder role of Palestinian civil society organization in contributing in development natural sources. The study introduced a number of recommendations to increase effectiveness of Palestinian civil society organization in contributing in development natural sources.

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المائية، والموارد المعدنية، وموارد البيئة الطبيعية، وموارد الطاقة المتجددة، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة مقابلات مع مسئولين في منظمات المجتمع المدني ممن لهم علاقة بمجالات الدراسة، وتم تحديد الأدوار والمساهمات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد الطبيعية حيث كشفت الدراسة عن دور إيجابي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المائية وموارد البيئة الطبيعية تمثل في الأنشطة والبرامج التي تقدمها هذه الجمعيات في هذا المجالات، بينما كشفت الدراسة عن دور محدود لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المعدنية وموارد الطاقة المتجددة، وكشفت الدراسة عن عدد من المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات لزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

تعتبر منظمات المجتمع المدني جزء أصيل من المجتمع العام، فهي تقوم بدور خدماتي ومكمل للدولة، وتسد كثيراً من النواحي التي يظهر فيها خلل أو قصور في أداء الدولة لوظائفها، ولقد ازدادت قوتها منذ مطلع الألفية الثالثة للميلاد نتيجة العولمة، وتفكك كثير من النظم الدكتاتورية، والتوجه نحو الديمقراطية، والأزمات الاقتصادية، والحروب التي عانت منها وعاشتها كثير من البلدان خاصة النامية وعدم قدرتها على استثمار مواردها نتيجة قصور موارد التمويل، مما أدى تنامي دورها في عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حتى أصبح يطلق عليها القطاع الثالث بين القطاع الحكومي والخاص المكمل للنظام داخل المجتمع.

وتقوم منظمات المجتمع المدني على ركائز أبرزها: لا تسعى للربح، وتتمتع باستقلالية نسبية، وتقوم على التطوع الاختياري في العمل المجتمعي على تنوع حقوله الهادفة (p 8, 2012: desse).

والعمل الجماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية وزجها في المشاريع المختلفة، والمؤسسية في العمل القائمة على التنظيم والإدارة بشكل بسيط أو معقد، والاستقلالية في العمل والنشاط والحركة بعيداً عن هيمنة الدولة إلى حد ما، والالتزام بمنظومة القوانين المرعية في البلاد والتفديد بها، والتأكيد على الحريات كحق إنساني وقانوني، وتحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المجتمعية. (عبد الرحيم، 2005 : 185)

وتشير دراسات البنك الدولي أن منظمات المجتمع المدني أصبحت فئات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج تنموية أخرى خاصة في المجالات التي تكون قدرة الحكومة فيها ضعيفة أو محدودة خاصة في البلدان التي تعاني ضغوط اقتصادية أو اضطرابات سياسية أو أوضاع من الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع بحيث أصبحت تعد في بعض الأحيان أفضل البدائل لتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان المحتاجين وتمييزهم. (أحمد، 2008: 39)

ولذلك ظهرت منظمات المجتمع المدني كقوة رئيسة في عمليات التنمية، وتوسعت توسعاً كبيراً من حيث نطاق عملها وحجمه وقدراته بحيث غدت قوة فاعلة في تنمية موارده. (فرحة، 2009: 914)

وتتركز أنشطتها في المساعدات الخيرية، والأنشطة الثقافية والترفيهية والتدريبية والتعليمية والبيئية والتوعوية، وحقوق الإنسان، والخدمات الصحية، والخدمات الإغاثية، والاتصالات والإعلام، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية. (محمد، 2006: 366)

وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى مساعدة أعضائها على المشاركة في صنع القرار، وتعميق إدراكهم بالقضايا الحيوية، والإسهام في كل الأنشطة التي تؤدي إلى تفعيل العمل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. (مها، 2008: 272)

ولعل أبرز وظائف منظمات المجتمع المدني تحقيق التطور والتنمية البشرية المستدامة وتنمية اهتمام المواطنين بالشأن العام، والارتقاء بشخصياتهم عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً، وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي، ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات الطوعية على أداء أفضل الخدمات العامة، والحث على الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتوجيهها لخدمة المجتمع. (شهاب، 2008 : 47-49)

وفي هذا السياق يؤكد (Pasha, 2005: p 3) أن منظمات المجتمع المدني وكيل متزايد الأهمية لتعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة، وبناء رأس المال الاجتماعي، ودعم الفئات المهمشة، وتطوير وتنمية الموارد الطبيعية في المجتمعات المحلية، وهذا يتفق أيضاً مع ما أشار إليه (Jaysawal, 2013: p3).

وتعد الموارد الطبيعية نتاج المنظومة البيئية الطبيعية، وهي موجودة بأنواعها المتجددة وغير المتجددة في كل مكان من جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن اختلفت أنواعها ونسب وجودها وكمياتها وخصائصها من بلد لآخر، وهي تمثل أحد عناصر الإنتاج الأساسية التي تعتمد عليها مشروعات التنمية. (أبو السعود وآخرون، 2013: 226)

وفلسطين كغيرها من الدول يوجد بها عدد من الثروات الطبيعية متمثلة في صلاحية أراضيها للزراعة، إذ تمتاز بخصوبة تربتها، واعتدال مناخها، وجمال مناظرها الطبيعية، وتنوع نباتاتها، ووفرة ثمارها، إضافة إلى مصادر مياهها المتنوعة من بحار وأنهار ومياه جوفية،

ومواردها المعدنية، ومصادر طاقتها المتجددة من رياح وطاقة شمسية والحرارة الجوفية للأرض، والتي يجب المحافظة عليها والعمل على تنميتها.

إن التنمية تؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع وذلك بتحسين المستوى المعيشي لأفراده، وتساهم في خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع، فمنظمات المجتمع المدني تضطلع كالقطاع الحكومي والخاص بدور بالغ الأهمية لا بوصفها فحسب عناصر أساسية في البناء الاجتماعي بل باعتبارها كعنصر أساسي في إدارة الموارد والعمل الاقتصادي والتنمية الشاملة. (محمد، 2007: 871)

وقد حددت بعض الدراسات أهداف التنمية فيما يأتي (المعلولي، ياسين، 2011: 102):

- تنمية المحيط الحيوي: وتمثل في الحد من التلوث، والمحافظة على التوازن البيئي.
- تنمية المحيط الاجتماعي: وتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاركة الشعبية، والعمل على بلوغ طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المحيط التكنولوجي: وتمثل في تشجيع التكنولوجيا النظيفة التي لا تلوث البيئة التي تحمي أجيالنا وبيئتنا من التلوث.

والحق في التنمية كما جاء في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في (4) ديسمبر عام (1986)، حق من حقوق الإنسان، وهو غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وينطوي هذا الحق على الأعمال التامة لحق الشعوب في تقرير المصير وممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية. (united nation, 1986: p.p 1-2)

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرار رقم (1803) في (14) ديسمبر عام (1962)، والخاص بحق الشعوب ممارسة حقها في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية. (general assembly, 1962: p1)

ومنذ حربي عام (1948)، و(1967) واسرائيل تسعى بكل الوسائل والسبل والخذع السيطرة على الموارد الطبيعية للفلسطينيين عبر الاستيلاء على الأرض ومصادرتها والتهويد وإنشاء المستوطنات، والمناطق العازلة بحجة الحفاظ على الأمن، وإقامة الجدران العازلة، والسيطرة على موارد المياه، ونهب الموارد المعدنية من بترول وغاز وفوسفات وأملاح... الخ.

وحقيقة الأمر أن التنمية في فلسطين تصطدم على أرض الواقع بالمعوقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين، حيث تتعرض الموارد الطبيعية إلى إجراءات

وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغييرات جذرية في التوازنات الطبيعية القائمة.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014: 15)

ويذكر تقرير أعده معهد الأبحاث التطبيقية أريج (2011: 5) أن البيئة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية تواجه مشكلات عدة منها: التوسع العمراني الغير مخطط، والرعي الجائر، وإزالة الغابات الحرجية، والتصحر، والجفاف، والتلوث البيئي الناتج عن الإدارة الغير سليمة للنفايات الصلبة والمياه العادمة، واقتلاع وتجريف الأشجار من قبل الاحتلال، ومنعه لتصدير منتجات المزارعين، وعزل (184,899) دونما من الأراضي الزراعية الخصبة خلف جدار الفصل والضم العنصري، وتحديد مساحة صيد الأسماك في قطاع غزة، إضافة إلى إغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم، وتدمير البيوت الزراعية حيث وصلت الخسائر السنوية لهذا القطاع حوالي (180) مليون دولار .

وسيطرة إسرائيل على حوالي (85%) من المياه الجوفية المتوفرة للشعب الفلسطيني، علاوة على انكارها على الفلسطينيين حقهم في مياه نهر الأردن وطبريا ومياه البحر الميت ووديان غزة.(التميمي،2009: 11) علاوة على ذلك تحد إسرائيل من الوصول إلى مصادر المياه وتقترض شروط وعقبات على حفر الآبار وتنفيذ المشاريع وخاصة في المنطقة ج التي تشكل حوالي (60%) من مساحة الضفة الغربية.

ومن الانتهاكات الإسرائيلية أيضاً بحق البيئة الطبيعية في فلسطين شق الطرق الالتفافية، وإقامة معسكرات الجيش، وتلويث مياه الخزان الجوفي بالمياه العادمة من المستوطنات، حيث تحتوي هذه المياه على مواد سامة كالرصاص والألمنيوم الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي، وتدمير محطات المعالجة، وحطوط الصرف الصحي، والمناهل، وبرك تجميع مياه الصرف الصحي، ومحطات الضخ، ومنع دخول قطع الغيار اللازمة لصيانة محطات المعالجة والضخ، ومنع وصول المواد الكيماوية اللازمة لتطهير وتعقيم المياه، وإلقاء مخلفات الصناعات الإسرائيلية والمستوطنات في مناطق السلطة الفلسطينية.(الهيئة المستقلة لحقوق المواطن،2005: 22-25)

في ضوء ما سبق يتضح الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التنبيه للأطماع والمخططات التي تستهدف نهب الثروات الطبيعية للشعب الفلسطيني واستنزافها، وهذا

الدور مكمل للدور الحكومي الرسمي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، والتي هي دخر للأجيال القادمة، وحق من الحقوق المشروعة التي نصت عليها الشرعة الدولية، ويأتي ذلك كله في ظل حصار مطبق وانعدام في الأفق لحل سياسي قريب، إضافة إلى ندرة في الموارد البشرية ونقص في التمويل.

وإن مواجهة هذه التحديات والتصدي لها يتطلب من منظمات المجتمع المدني تبني استراتيجيات تبعث الحيوية والفعالية في أدوارها وعلاقاتها الداخلية والخارجية على النحو التالي (سالم، 2008: 74):

- استراتيجية تبني الإصلاح المستمر في عملها من حيث الخطط والبرامج.
- استراتيجية تنمية رأس المال البشري باعتباره الوسيلة والغاية للتنمية.
- استراتيجية تدعيم التعاون بين منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- استراتيجية سلامة اختيار ممثلي وهيئات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.
- استراتيجية الالتزام بخطة متكاملة طويلة الأجل للإصلاح والتنمية المتوازنة مع تعميق فعاليتها ببرامج عمل وبالمتابعة الدورية من أسفل إلى أعلى اعتباراً من مراكز المسؤولية .
- وترى (meehan& others,2008: p.p 50-51) أنه يمكن تفعيل منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد الطبيعية من خلال:
- وضع الاستراتيجيات التي تحدد نقاط القوة والضعف في عمل منظمات المجتمع المدني بما يتماشى مع معايير الشفافية والإدارة الرشيدة.
- زيادة وعي المسؤولين وصناع القرار بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وذلك بتشجيعهم على وضع السياسات وتخصيص التمويل والموارد.
- تعزيز القدرات البحثية للعاملين في منظمات المجتمع المدني.
- إنشاء منتدى اقتصادي اجتماعي لبحث القضايا المتعلقة بالتنمية.
- الاستفادة من الجهات المانحة والموارد الحكومية في عملية التنمية.

وتواجه منظمات المجتمع المدني العديد من الصعوبات في عملها أبرزها:

- ✗ اتجاه معظم التشريعات في الدول النامية إلى تشديد الإشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني سواء بالتدخل في انتخاباتها أو تعيين مندوبين عنها.
- ✗ رفض الحكومات في كثير من البلدان العربية اعتبار منظمات المجتمع المدني شريك لها في مشروعات التنمية. (ثابت، 2000: 20-21)
- ✗ ضعف القدرة على توفير التمويل للمشروعات التنموية التي تتطلب موارد مالية ضخمة.
- ✗ ضعف ثقة المسؤولين وصناع القرار في منظمات المجتمع المدني وسياساتها.
- ✗ ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية ومعارضة صنع القرار لمشاركتهم، وإلقاء القبض على العاملين فيها إذا تعارضت مع السياسة العامة للحكومة. (court & others, 2006: p.p 15-16)
- ✗ زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني وزيادة الانكماش الاقتصادي.
- ✗ اعتماد جزء كبير من منظمات المجتمع المدني على المنح الدولية. (Taylor & others, 2012: p 31)

وقد أجريت العديد من الدراسات حول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية منها دراسة Nelson&Long (2015) والتي هدفت التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الأفريقي في تعزيز وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، والكشف عن التحديات التي تواجه عملها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة مقابلة مع (70) من مسؤولي منظمات المجتمع المدني في أفريقيا والمنظمات الدولية والممولين وخبراء التنمية فضلاً عن مراجعة واسعة للأدبيات في مجال دور منظمات المجتمع المدني في إدارة الموارد الطبيعية، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً إيجابياً ومحورياً في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وكشفت أنها تواجه تحديات أبرزها مشكلات تنظيمية تتعلق بالموارد البشرية والتمويل والثقافة التنظيمية وعلاقتها بالمؤسسات الدولية.

وقامت Ministry for Foreign Affairs of Finland (2015) بمشروع لتحسين أدوار وممارسات منظمات المجتمع المدني في زامبيا في مجال التنمية البيئية المستدامة والموارد الطبيعية، ومكافحة الأضرار البيئية من خلال عنصرين تأسيس صندوق لتمويل منظمات

المجتمع المدني العاملة في مجال إدارة البيئة، وإنشاء مركز منظمات المجتمع المدني لتنمية البيئة، وقد أظهرت نتائج إدخال هذين العنصرين تحسين القدرات المؤسسية والفنية لمنظمات المجتمع المدني في مجال الإدارة البيئية، وزيادة التشبيك وتبادل المعلومات فيما بينها في مجال قطاع البيئة وتنمية الموارد الطبيعية.

وأجرى **Ekhtor (2014)** دراسة هدفت التعرف إلى أدوار منظمات المجتمع المدني في تحقيق الشفافية في الصناعات الاستخراجية النفطية في نيجيريا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً رئيسياً في تطوير الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال وضع معايير للرصد تمثلت في الإفصاح عن العقود والإيرادات وتحقيق الشفافية بنشر الشركات تقرير بكل ما يحصلون عليه من استخراج وتصدير الموارد الطبيعية، وتكوين لجان للرقابة تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والشركات ونقابات العمال الاستخراجية والخبراء في مجال الاستخراج، وبينت أنها تنفذ برامج توعية وورش عمل ومؤتمرات في مجال الشفافية للشركات، وكشفت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تواجه مشكلات في عملها تمثل في تدخل الحكومة في تعيين بعض أعضائها أو التصديق عليهم، والصراع الداخلي بين منظمات المجتمع المدني.

وقام **Luqman and others (2013)** بدراسة هدفت التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الريفية في ولاية هزارة في باكستان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة المقابلة، وتكونت عينتها من (20) من مسؤولي منظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة أن المنظمات تعمل في ثلاث مجالات هي: حقوق الإنسان والهوية الثقافية والهوية الدينية، وأنها تعتمد على موظفين متطوعين، وأن معظم الموضوعات التي عملت عليها تتركز على حول حقوق الطفل، والمرأة، والمزارعين والعمال المعدمين والعاملين في الغابات.

وأجرى **الشلال (2011)** دراسة هدفت التعرف إلى نوعية البرامج والمشروعات التنموية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الكويت، والمعوقات والتحديات التي تواجهها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني يسهم بشكل إيجابي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبينت أن هناك معوقات بنائية وثقافية وإدارية تحول دون تفعيل دور الجمعيات في مجال التنمية الاجتماعية.

وقامت غباري (2009) بدراسة هدفت التعرف إلى دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة الإسكندرية، واستخدمت الباحثة المنهج المسحي، وكانت أداتا الدراسة الاستبيان والمقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (120) فرداً من أعضاء مجالس الجمعيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الخدمات التي تقدمها منظمات الجمعيات وتحقيق التنمية المستدامة، وكشفت الدراسة عن معوقات تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية أبرزها نقص التمويل، نقص الخبرات والكفاءات المدربة، ونقص الوعي لدى صانعي القرار بأهمية التنمية.

وأجرى كل من Gemmill and Bamidele-Izu (2002) دراسة هدفت التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني في مجال الإدارة البيئية العالمية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستندا في جمع البيانات على الوثائق والدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى موارد مالية كبيرة سواء من قبل الحكومة أو المنظمات الدولية، والتشبيك معها لدعم مشروعاتها، وأن كثير منها تنفقد من مشاريع وبرامج الأمم المتحدة، وبينت أن المنظمات تحرص على بناء قدرات أفراد المجتمعات المحلية، وأظهرت أن الهياكل القائمة لا تمكن المجتمع المدني من الوفاء بالتزاماته وتحقيق الأدوار المطلوبة منه بشكل فعال تجاه تنمية الموارد البيئية.

وقد وسعت هذه الدراسات من فهم وإدراك الباحث لموضوع الدراسة، واختيار المنهج، والعينة، وأدوات جمع المعلومات، وقد أكدت الدراسات على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها جزء مكمّل يسد العجز الذي لم تستطع المؤسسات الحكومية والخاصة القيام به، حيث أصبحت قطاعاً أساسياً في حياة المجتمعات والشعوب والدول.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لاحظ الباحث من خلال خبرته الميدانية والبحثية في مجال منظمات المجتمع المدني وجود دور فاعل ومؤثر لها تجاه العديد من القضايا والمشكلات المجتمعية ومنها الموارد الطبيعية في فلسطين، حيث أن دولة الاحتلال تسعى جاهدة لتهب تلك الموارد مما يمثل خرقاً للمواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بعدم استغلال سلطات الاحتلال للموارد الطبيعية في منطقة

محتملة، ويأتي ذلك في ظل سياسات واضحة وممنهجة كالحصار والتحكم في المعابر والتتصل من الاتفاقيات وعدم السعي الحقيقي للوصول لحل ينهي الاحتلال، وسعى لجعل فلسطين مرتبطة وملحقة على الدوام بالاقتصاد الإسرائيلي منعا لتحقيق استقلاليتها، وفي هذا السياق تقوم منظمات المجتمع المدني بدور في تنمية الموارد الطبيعية عبر جهود التوعية والدعم المادي والبشري، وقد حددت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية؟ وينفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المائية؟
2. ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد البيئة الطبيعية؟
3. ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المعدنية؟
4. ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد الطاقة المتجددة؟
5. ما المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المائية.
2. التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد البيئة الطبيعية.
3. التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المعدنية.
4. التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد الطاقة المتجددة.
5. الكشف عن المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية.

اهمية الدراسة:

1. قد تفيد الدراسة المسؤولين في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن واقع دورها في تنمية الموارد الطبيعية، ومساعدتهم على تطوير أدائها.
2. قد تفيد الدراسة المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية للتنشريك مع منظمات المجتمع المدني لتنمية الموارد الطبيعية.

3. قد تسهم الدراسة في لفت انتباه المسؤولين في المؤسسات التعليمية إلى ضرورة رفع وعي الطلبة بالموارد الطبيعية في فلسطين من خلال التشبيك مع منظمات المجتمع المدني.
4. زيادة أهمية منظمات المجتمع المدني في دعم عملية التنمية، ومواجهة المشكلات المجتمعية المعاصرة، وقدرتها على سد الخلل في عمل الحكومة والقطاع الخاص.
5. تعد الدراسة إضافة للمكتبة العربية والفلسطينية في ظل ندرة الدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد الطبيعية.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: واقع دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة تنمية الموارد المائية والبيئة الطبيعية والمعدنية والطاقة المتجددة والمعوقات التي تحد من دورها في المساهمة في تنميتها.

الحد المؤسسي: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

الحد البشري: المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

الحد المكاني: محافظات غزة.

الحد الزمني: النصف الثاني من العام 2015.

مصطلحات الدراسة:

الدور: مجموعة الأنشطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع من الفرد أو المنظمة في مواقف معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة (مرسي، 1993: 133)
ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه مجموعة من الأنشطة والسلوكيات والأفعال المتوقعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية نتيجة لشغرها جملة من الوظائف يتحدد على أساسها الواجبات المطلوبة منها، والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لها، ويتمثل في الأنشطة والبرامج التي تنفذها لإحداث هذه التنمية.

منظمات المجتمع المدني: مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين الحياة بشكل مستقل عن الدولة بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والحرفية والخاصة.(بدوي، 1999: 113)

وعرفها الندواوي (2007: 70) بأنها مجموعة التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتمييزهم ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السليمة للتنوع والاختلاف وتضم الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية والتجمعات الاجتماعية والنوادي وما إلى ذلك من مؤسسات أو تجمعات.

وعرفها (p5: 2007: Iekorwe&mpabanga) بأنها منظمات خاصة تمارس أنشطة للتخفيف من معاناة الفقراء وتعزيز الاهتمام بهم، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتنمية المجتمع.

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها مجموعة المنظمات والمؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات الغير ربحية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة في مجال تنمية الموارد المائية، وموارد البيئة الطبيعية، والموارد المعدنية، وموارد الطاقة المتجددة بهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع ودعمهم والتصدي لمشكلاتهم.

التنمية: المحافظة على الموارد الطبيعية في فلسطين وحمايتها وتطويرها وتنمية الفائمين عليها، والإدارة الرشيدة الكفوة لها باعتبارها ذخراً للأجيال القادمة، وبما يحسن الظروف المعيشية للمواطنين، ويرتقي بالمجتمع المحلي، ويدعم الاقتصاد الوطني.

الموارد: كلمة مورد (Resource) تعني كل ما يرد على الدولة أو الأفراد من أموال، وهي مصدر من مصادر الثروة، أو أي شيء له قيمة خاصة في شكل مال أو أي شيء يمكن تحويله بسهولة إلى مال.(الطاهر، 2010: 113)

الموارد الطبيعية: هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته، وهي موارد لا دخل للإنسان فيها، وتتضمن الماء والهواء وطاقة الشمس الحرارية والضوئية والمعادن والمعادن المشعة ومصادر الطاقة مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، والنباتات الطبيعية من غابات وحشائش ونباتات صحراوية، والحيوانات البرية كما تتضمن هذه المجموعة الأحياء المائية (النباتية والحيوانية) مثل الطحالب والأسماك والمحار، وتنقسم على موارد غير متجددة، وموارد متجددة.(الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2015: 1)

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها مجموعة الموارد المكونة لسطح الأرض وباطنها في فلسطين من مياه عذبة ومالحة وجوفية كالبهار والأنهار والبحيرات والينابيع والآبار، والموارد النباتية من أشجار ومزروعات ومحميات...، وموارد معدنية من بترول وغاز وفوسفات ومنجنيز والكبريت...، وموارد طاقة متجددة كالشمس والرياح والغاز الحيوي.

إجراءات الدراسة ونتائجها:

منهج الدراسة: استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وهو دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية وتحليل بياناتها وتوضيح العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم للظاهرة موضوع الدراسة، واعتمدت الدراسة أيضاً على البيانات والتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، والدوائر الرسمية مثل الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة الموارد الطبيعية، والدراسات ذات العلاقة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محافظات غزة في مجال تنمية الموارد الطبيعية.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (10) من المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ممن لهم باع في مجال تنمية الموارد الطبيعية وهم: اتحاد لجان العمل الزراعي، جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة، مركز العمل التنموي معاً، نقابة الصيادين.

نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المائية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقابلة المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إضافة إلى التقارير والنشرات التي أصدرتها عن البرامج والأنشطة والفعاليات التي قامت فيها.

يعد قطاع الموارد المائية من القطاعات المهمة فلسطينياً، وهو ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لضرورته للحياة واستخدامه في مجالات الشرب، والزراعة، والصناعة، وتتنوع مصادر المياه ما بين الجريان السطحي للبحار والأنهار، والمياه الجوفية المتمثلة في العيون والينابيع والآبار التي يتم حفرها، ولعل أبرزها البحر الأبيض المتوسط، ونهر الأردن وغيرها.

ولقد قامت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بجهود لتنمية هذا القطاع عبر تأهيل البنى التحتية، وتأهيل الكوادر العاملة فيه، والمستفيدة منه كما في قطاع الصيد البحري على سبيل المثال، حيث قامت بالتالي:

- ✕ إنشاء محطات تحلية للمياه العذبة الصالحة للشرب.
- ✕ معالجة المياه العادمة واستخدامها في الزراعة.
- ✕ تجميع مياه الأمطار في برك صناعية لإعادة استخدامها في الري من خلال أسطح المباني والدفينات الزراعية.
- ✕ تأهيل شبكات مياه الشرب في المحافظات المختلفة كالمشروع الذي نفذته مجموعة الهيدرولوجيين لتأهيل شبكات مياه شرب في المنطقة الشمالية من قطاع غزة.
- ✕ حفر آبار، وتأهيل المتضررة في حرب يونيو (2014).
- ✕ مد خطوط مياه ناقلّة من المناطق التي تتوفر فيها إلى المناطق البعيدة.
- ✕ إصدار نشرات وبرشورات توعوية وملصقات وقصص تربوية هادفة تدعو للحفاظ على المياه وترشيد استخدامها.
- ✕ التنبيه بمخاطر الحروب والمياه العادمة على المخزون الجوفي، وتأثيرها على حياة البشر عبر بيانات صحفية ومن خلال وسائل الإعلام.
- ✕ عقد ورش عمل حول الآثار البيئية والصحية المترتبة على إنشاء ميناء غزة البحري، فقد أجرى مركز معا التنموي بالتعاون مع بعض الشركاء المحليين والحكوميين والدوليين ورشة حول هذا الموضوع في ديسمبر (2005).
- ✕ توعية الصيادين بحقوقهم وواجباتهم من خلال الدورات وورش العمل والندوات، وبالتواصل مع المؤسسات الحقوقية.

- ✗ توعية الصيادين بنتائج الصيد الجائر للأسماء على الحياة البحرية.
 - ✗ تدريب الصيادين على السلامة المهنية واستخدام الأجهزة البحرية.
 - ✗ خلق فرص عمل للصيادين بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية.
 - ✗ بناء غرف لتخزين معدات الصيادين بعد تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث جرى بناء (25) غرفة، وسوق مركزي لتسويق الاتحاد (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2014: 20).
 - ✗ فضح جرائم الاحتلال في سرقة الموارد المائية مثل تحديد مناطق الصيد بستة أميال، وإطلاق النار على الصيادين، واعتقالهم، ومصادرة معداتهم وتدميرها من خلال وسائل الإعلام وتوثيق هذه الانتهاكات في تقارير تسلم نسخ منها للمؤسسات الدولية مثل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة والصليب الأحمر وغيرها.
 - ✗ الاجتماع مع وفود التضامن الدولية وإطلاعهم على الانتهاكات الإسرائيلية واحتياجات قطاع الصيد البحري.
 - ✗ تنظيم فعاليات أمام مقر الأمم المتحدة بغزة لرفع الحصار البحري.
 - ✗ تزويد العاملين في قطاع الصيد البحري بالمعدات اللازمة كالشباك وأجهزة الكشف عن تواجد الأسماك، والمولدات الكهربائية، ومحركات قوارب الصيد.
 - ✗ تأهيل قوارب ومراكب الصيادين وصيانتها وذلك بعد تضررها جراء عدوان يونيو (2014)، وذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية كالصليب الأحمر ومؤسسة (Mercy core)، والمساعدات الشعبية الترويجية.
 - ✗ توزيع طرود غذائية على الصيادين لدعم صمودهم حيث جرى توزيع (1823) طرداً غذائياً أثناء العدوان على قطاع غزة (2014)، بحسب ما ورد في تقرير اتحاد لجان العمل الزراعي (2014: 20).
 - ✗ التواصل مع الجهات الحكومية لتقديم الدعم لقطاع الصيد البحري.
- إجابة السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد البيئة الطبيعية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقابلة المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إضافة إلى التقارير والنشرات التي أصدرتها عن البرامج والأنشطة والفعاليات التي قامت فيها.

تعد موارد البيئة الطبيعية من الموارد المهمة للحياة البشرية وهي تشير إلى الكائنات الحية على سطح الأرض كالنباتات الطبيعية من غابات وحشائش ونباتات صحراوية، الحيوانات بكافة أنواعها مستأنسة أو برية.

ولقد قامت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بجهود لتنمية هذا القطاع عبر تأهيل البنى التحتية، وتأهيل الكوادر العاملة فيه، والمستفيدة منه كما في قطاع الصيد الزراعة والثروة الحيوانية، حيث قامت بالتالي:

- ✗ دعم وتنشيط صمود المواطنين والمزارعين الفلسطينيين على أراضيهم في وجه هجمة إسرائيلية شرسة تستهدف الأرض والشجر والبشر، وذلك لدفع المواطن الفلسطيني لهجر أرضه.
- ✗ تحديد الأولويات والاحتياجات الحقيقية للمزارعين عبر مسح ميدانية تجرى بإشراف متخصصين، ومن خلال ورش عمل.
- ✗ استصلاح أراضي زراعية من خلال زراعتها بخضروات وأشجار معمرة بما يتناسب وصلاحياتها لأنواع معينة من الزراعة.
- ✗ إنشاء دفيئات زراعية فقد قام مركز معا بالتنموي على سبيل المثال لا الحصر بتمويل (249) وحدة بمساحات مختلفة يتراوح بعضها ما بين (42-63م)، والبعض (90) والبعض (250م) في عام (2014) بحسب بيانات واردة في تقريره السنوي.
- ✗ ترميم الدفيئات الزراعية المتضررة في أعقاب الحروب، وبنائها بصورة أفضل مما كانت عليه من أجل ديمومتها.
- ✗ تزويد المزارعين بالسماذ العضوي وتشجيعهم على استخدامه في الزراعة.
- ✗ تزويد المزارعين بمضخات مياه لسحب المياه من الآبار الجوفية.
- ✗ تزويد المزارعين ببذور وأشتال وأشجار لزراعة أراضيهم.
- ✗ توزيع خزانات مياه على المزارعين بسعات مختلفة في أعقاب حرب (2014).
- ✗ تأهيل آبار المياه الزراعية المتضررة في الحرب.
- ✗ تركيب شبكات للري وبناء السلاسل الحجرية لحماية وصيانة الأراضي الزراعية.
- ✗ بناء ملاجئ للمزارعين المتضررين من الحرب.

✕ تحليل عينات من التربة والمتبقيات والهواء على نطاق ضيق خاصة فيما بعد الحرب للوقوف على نسب الإشعاع والمواد الثقيلة نظراً لعدم وجود مختبرات متخصصة لدى غالبية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية الموارد الطبيعية حيث يجري تحليل هذه العينات في مختبرات جامعتي الأزهر، والجامعة الإسلامية، حيث جرى تحليل عينات من الهواء حيث أجرى الباحث صافي وآخرون (2014) دراسة برعاية مركز العمل التنموي معاً بعنوان حرب (2014) على غزة: تحديد الآثار البيئية بالمشاركة.

✕ منح شهادات للمزارعين المصدرين منتوجاتهم لأوروبا فيما يطلق عليه (global cap)، وذلك لمقابلة الشروط الأوروبية في جودة المنتج.

✕ تدريب المزارعين على طرق الري الحديثة مثل (النتشوميتر)، وذلك لمعرفة حاجة التربة من المياه، وعدم ري المزروعات بكميات زيادة عن الحد المطلوب.

✕ تدريب المزارعين على كيفية إعداد الاتفاقيات الزراعية، وكيفية التعامل مع مزروعاتها، وطرق ريها، ورش مبيداتها، وجني ثمارها.

✕ تدريب المزارعين على الاستخدام الآمن للمبيدات الحشرية، وجودة المنتج الآمن، وصيانة شبكات الري، والإدارة الجيدة للإنتاج.

✕ تنفيذ دورات في الدعم والمناصرة لتوعية المزارعين بحقوقهم وكيفية المطالبة.

✕ توزيع نشرات توعية على المزارعين في مجالات شتى تتعلق بالزراعة والمزارعين.

✕ تأهيل مزارع الدواجن المدمرة من الحرب وتقديم أعلاف وبيطرة وصيضان.

✕ تأهيل مزارع الأغنام والعمل على إنتاج سلالات جديدة عن طريق التهجين.

✕ تركيب معرشات أبقار وأغنام لتربيتها فيها وحمايتها من عوامل الطبيعة.

✕ توفير وحدات من الثروة الحيوانية على المستوى المنزلي كالأرانب والحمام.

✕ تأهيل وتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج، وإعدادهم لسوق العمل وإكسابهم

الخبرات العملية بالشراكة مع مؤسسات دولية، وفي هذا السياق قامت جمعية التنمية

الزراعية (الإغاثة الزراعية) وعلى مدار ما يزيد عن (20) عاماً بتأهيلهم وتدريبهم بالشراكة مع

مؤسسات دولية مثل اليابان ولكسمبورغ، كما جاء في تقريرها لعام (2013: 18). ومما

لاحظه الباحث قلة أعداد المهندسين حديثي التخرج المستهدفين بالتدريب، حيث لم يتجاوز

عددهم (15) مهندساً زراعياً في قطاع غزة في العام(2015)، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى شمول أعداد أكبر في التدريب.

✖ إعداد المدربين لتأهيل المهندسين الزراعيين.

✖ خلق فرص عمل مؤقتة للمزارعين.

✖ إعداد وتنفيذ مشاريع في مجال التربة والمياه والزراعة بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين.

✖ التعاون مع البلديات لمعالجة المياه العادمة لتوفير المياه لري المزروعات.

✖ تحسين وتطوير جودة زيت الزيتون ومساعدة المزارعين على تسويق إنتاجهم.

✖ التنديد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المزارعين من خلال بيانات صحفية ووسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والإلكترونية.

✖ توثيق الجرائم الإسرائيلية بحق المزارعين بتقارير مكتوبة، والتواصل مع منظمات حقوق الإنسان في هذا السياق.

✖ تنفيذ فعاليات احتجاجية وتضامنية مع المزارعين.

✖ تعزيز البحث العلمي التطبيقي وذلك بإجراء دراسات وإعداد تقارير مكتوبة والإلكترونية عن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية مثل الدراسات البحثية التي أجرتها جمعية التنمية الزراعية حول العنب، والتطعيم، والكمبوست، وتغذية الأرناب، والمياه، ونظام سوق الألبان بحسب ما ورد في تقريرها السنوي لعام(2014).

✖ إصدار مجلات وأدلة تتعلق بالتنمية الزراعية كمجلة الفلاح الصادرة عن اتحاد لجان العمل الزراعي، ودليل تحقيق الأمن الغذائي للأسرة الريفية، الصادرة عن مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين(2011)، والزراعة الحضرية للمرحلة الأساسية الصادرة عن مركز العمل التتموي معا(د.ت).

✖ إصدار العديد من الأفلام الوثائقية عن الانتهاكات الإسرائيلية ومشكلة المياه في قطاع غزة.

✖ تدريب قادة اللجان الزراعية على مهارات القيادة والاتصال والتواصل وتحديد الاحتياجات..... وغيرها.

✖ تدريب وتأهيل لجان محلية مجتمعية قادرة على التعامل وتحديد المخاطر التي يمكن أن تحدث قبل وقوعها.

✖ رصد وتوثيق بعض مشكلات النفايات الصلبة، وإصدار نشرات وأدلة لصحة البيئة والتوعية البيئية كالمواطنة البيئية.

✖ تنظيم حملات توعوية لمساعدة المزارعين في جمع محصول الزيتون.

✖ إنشاء أندية بيئية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لرفع الوعي البيئي لدى الطلبة.

إجابة السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المعدنية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقابلة المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إضافة إلى التقارير والنشرات التي أصدرتها عن البرامج والأنشطة والفعاليات التي قامت فيها.

وقد لاحظ الباحث جهداً ضئيلاً لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال تنمية الموارد المعدنية بفعل العديد من العوامل أبرزها: سيطرة سلطات الاحتلال على الموارد المعدنية في فلسطين التاريخية كما في الأملاح المعدنية المستخرجة من البحر الميت. أو مجمع الغاز الذي تم اكتشافه في إسرائيل - لفيتان - والذي يحوي حوالي (620) مليار متر مكعب، أو مجمع تمار حوالي (310) مليار متر مكعب، وفي مجعني نتين وكريش حوالي (72) مليار متر مكعب. (عواودة، 2015: 1) أو حقول البترول المكتشفة في الضفة الغربية، أو حتى حقول الغاز المكتشفة على شواطئ قطاع غزة ضمن أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

والجدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1999) منحت عقد حصري لشركة بريتش غاز البريطانية، واتحاد المقاولين للتنقيب عن الغاز في شواطئ بحر غزة.

ومع بدء عمليات البحث والتنقيب التي لم تستغرق وقتاً طويلاً اكتشف في العام (2000) حقلين من الغاز على بعد (30) كيلومتر من شواطئ غزة وعلى عمق (600) متر، وهما (غزة مارين) ويقع كلياً ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية قبالة مدينة غزة، أما الحقل الثاني فهو (مارين 2) والذي يقع ضمن المنطقة الحدودية البحرية بين قطاع غزة وإسرائيل، وحددت الشركة البريطانية الكمية الموجودة من الغاز في بحر غزة بحوالي (1.4) تريليون قدم مكعب، إلا أن إسرائيل ومنذ اكتشاف هذين الحقلين تضع المعوقات في وجه استغلالها وكان أبرزها إصرارها على أن تكون المشتري الوحيد للغاز بأسعار منخفضة جداً عن الأسعار الدولية. (صحيفة الكوفية برس، 2015: 1)

وهذا الضعف في دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد المعدنية نابع من الانقسام الفلسطيني وضياح القرار الموحد، والتعنّت الإسرائيلي، وبفعل التغيرات الإقليمية والدولية، وانشغال الدول بمشكلاتها الداخلية أو محاربة الإرهاب في ظل تنكّر واضح وصريح لسلطات

الاحتلال الإسرائيلي للحقوق المشروعة للفلسطينيين في استغلال مواردهم الطبيعية، وإن كانوا واقعين تحت الاحتلال، وذلك بموجب المواثيق الدولية.

واقصر دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية الموارد المعدنية على بعض المقالات المنشورة في الصحافة المحلية أو الالكترونية، أو بيانات صحفية، أو ندوات وتقارير ودراسات على أبعد تقدير، مع غياب لدور توعوي ملموس، أو فعل حقيقي على أرض الواقع يدفع لتنمية هذا القطاع في ظل عجز رسمي على النهوض به، والوفاء بالالتزامات الوطنية تجاه التخفيف من معاناة المواطنين ولحفظ حق الأجيال القادمة في الاستفادة منه تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

إجابة السؤال الرابع من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تنمية موارد الطاقة المتجددة؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقابلة المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إضافة إلى التقارير والنشرات التي أصدرتها عن البرامج والأنشطة والفعاليات التي قامت فيها.

يعد قطاع موارد الطاقة المتجددة من القطاعات الحديثة نسبياً في فلسطين، نظراً لحدثة استخدامها في الحياة العامة، ولقد برزت أهميتها نتيجة الظروف التي يعيشها الفلسطينيون من تحكم إسرائيل بالمعابر ومصادر الطاقة واستخدامها أداة من أدوات الابتزاز السياسي، إضافة إلى التوجهات العالمية نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة للحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث، وتشمل طاقة الشمس والرياح والمساقط المائية، أو الغاز الحيوي، ولقد قامت منظمات المجتمع المدني بجهود في هذا المجال أبرزها:

✕ تزويد المزارعين بوحدات طاقة شمسية لتشغيل مضخات المياه لري المزروعات، وإنارة مزارع الدواجن.

✕ عقد ورش عمل عن الطاقة المتجددة بحضور مجموعة من المختصين والأكاديميين وممثلين عن الجهات الحكومية في مجال الطاقة البديلة ورجال أعمال وبعض من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

ولاحظ الباحث جهد محدود لمنظمات المجتمع المدني في مجال توعية المواطنين وعلى مستوى الجامعات بفوائد واستخدامات الطاقة المتجددة، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب أبرزها (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2011: 8-9):

✓ عدم توافر المواد الخام اللازمة لمشاريع الطاقة الشمسية، حيث تضع إسرائيل العراقيل في وجه مشاريع الطاقة المتجددة من خلال تحفظها على بعض المعدات المستوردة، ووضع صعوبات أمام الاستيراد والتخليص الجمركي وارتفاع الضرائب.

✓ ارتفاع تكلفة إعداد وحدات الطاقة الشمسية، وارتفاع تكلفة تخزين الفائض منها، لعدم وجود آليات لربطها بالشبكة المركزية، بالرغم من وجود بطاريات قادرة على شحن الفائض وتفريغه.

✓ ارتفاع تكاليف صيانة وحدات الطاقة الشمسية.

✓ قلة توافر خبراء في مجال الطاقة الشمسية.

✓ ضعف التشريعات والقوانين التي تنظم قطاع الطاقة البديلة؛ ففي الضفة الغربية هناك أربع شركات تزود المواطنين بالكهرباء، وهي تأخذ التيار من الشركة القطرية الإسرائيلية، وفي نفس الوقت لا يوجد بينها سياسة موحدة أو تعرف موحدة؛ الأمر الذي يحتم وجود شركة كهرباء وطنية تزود الشركات الفرعية بحاجتها؛ ولكن ضمن سياسة موحدة تقوم على هيكلة تشريعية وقانونية معروفة ومتفق عليها .

✓ عدم وجود خرائط وقياسات توضح معدل وسرعة الرياح، مقدار الإشعاع الشمسي الأفقي الساقط على كل منطقة ومواقعها، لتحديد أي المناطق هي الأفضل للعمل فيها، وأي النظم هي الأنسب، وفقا لنوع القوى الطبيعية الموجودة .

✓ ندرة الأبحاث والدراسات الفلسطينية التي تتناول مواضيع الطاقة المتجددة، وعدم وجود خرائط توضح حركة الرياح وأماكن سطوع الشمس الفصلي، وخصائص التربة والمناخ والجدوى الاقتصادية لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة، وكذلك عدم توفر أجهزة لتنفيذ القياسات الميدانية لتوزيع الحرارة في طبقات الأرض، وأيضًا أدوات الحفر اللازمة للعمل، وارتفاع تكلفته.

إجابة السؤال الخامس من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بمقابلة المسؤولين والعاملين في منظمات المجتمع المدني للتعرف إلى

التحديات والمشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها، إضافة للدراسات التي أجريت في هذا السياق .

✘ استمرار الاحتلال الإسرائيلي في نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية على اختلاف أنواعها دونما رادع، وعجز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على إلزام إسرائيل بوقف سرقتها للموارد الطبيعية للفلسطينيين .

✘ ارتفاع معدل البطالة في الضفة وفي قطاع غزة وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى (42.7%) مقابل (18.7%) في الضفة الغربية وذلك في الربع الثالث من العام (2015) بحسب احصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مما شكل ضخامة في الاحتياجات في مقابل نقص في التمويل لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

✘ تصاعد الهجمة الإسرائيلية على المزارعين وممتلكاتهم وفرض سياسات وإجراءات خانقة تركت أثراً كارثية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

✘ استمرار حالة الانقسام السياسي وتعطل المجلس التشريعي.

✘ التمويل المشروط سياسياً والمخالف لنصوص القانون الفلسطيني، والذي يعتبر معيقاً يحد من قدرة المؤسسات للاستجابة للأولويات القطاعية، إضافة الى المنافسة الفائتة من قبل بعض المؤسسات الدولية الغير متخصصة، والتي تقوم بتنفيذ مباشر لمشاريع زراعية متخصصة.

✘ قيام سلطات الاحتلال بمصادرة التحويلات المالية لمنظمات المجتمع المدني تحت ما يسمى "تجفيف منابع" إضافة إلى فرض رقابة شديدة على تمويل منظمات المجتمع الفلسطيني، وهو ما أشارت إليه دراسة (عدوان، 2013: 50)

✘ صعوبة تأمين الاستدامة المالية للمؤسسات الأهلية لاعتمادها على التمويل الخارجي وخاصة في ظل تراجع التمويل الموجه لدعم المشاريع التنموية لعدة أسباب من ضمنها الازمة المالية العالمية، والتغيرات السياسية الإقليمية وتوجيه العديد من المؤسسات الدولية دعمها إلى تلك الدول، مما وضع عبئاً إضافياً على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تجنيد الأموال اللازمة في مشروعات التنمية بحسب ما ورد في التقرير السنوي لاتحاد لجان العمل الزراعي (2013: 38)

☒ قلة امتلاك بعض المؤسسات للخبرة والمعرفة بطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للفئات المستهدفة، مما يوجد خللاً في آليات التنفيذ ويحدث مشاكل اجتماعية، وهو ما أشار إليه التميمي (2009: 22)

☒ قلة المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال الأبحاث، إذ لم يتعد عددها سوى (27) مؤسسة منها (22) في الضفة الغربية و (5) في قطاع غزة، وهو ما أشارت إليه دراسة (إبراهيم، 2005: 629).

☒ الحاجة إلى مختبرات متخصصة لفحص جودة التربة وأثار المبيدات الحشرية والمياه العذبة ومياه البحر تتبع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث غالبا ما يتم اللجوء إلى مختبرات الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر.

☒ الحاجة إلى مراكز بحثية متخصصة في مجال علوم الحياة البحرية.

☒ انتقال الخبرات من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المحلية إلى المؤسسات الدولية مما يحرمها من كادر مدرب ومؤهل اكتسب الخبرة من عمله فيها.

☒ عدم توافر الأمان الوظيفي للعاملين في منظمات المجتمع المدني خاص العاملين في نظام المشاريع مما يولد قلقاً وتوتراً نفسياً ينعكس على أدائهم.

☒ عدم التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان، وقلة تشبيكها مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في البعض الآخر.

☒ نقص الخبرات في مجال الطاقة المتجددة لحدثة الموضوع والاستخدام والحاجة إلى تدريب كوادر مؤهلة في هذا المجال.

تعقيب عام على النتائج

هدفت الدراسة التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية في فلسطين في مجال المياه والبيئة الطبيعية والموارد المعدنية والطاقة المتجددة، وقد لاحظ الباحث من خلال المقابلات التي أجراها مع المسؤولين والعاملين في تلك المنظمات، والوثائق والدراسات:

- وجود جهد بارز ودور إيجابي لمنظمات المجتمع المدني في المساهمة في تنمية الموارد المائية والبيئة الطبيعية لأهميتهما للحياة البشرية.

- استطاعت منظمات المجتمع المدني تثبيّت المواطن الفلسطيني على أرضه في وجه هجمة صهيونية شرسة تستهدف الأرض والشجر والحجر قبل البشر.
- قيام منظمات المجتمع المدني بدور جيد في مجال التوعية والتنمية البشرية، وهو دور بحاجة إلى تدعيم وتوسيع مجاله ليشمل ويصل لأعداد وفئات أكثر، فعلى سبيل المثال:
 - 1- لا يستهدف برنامج تدريب المهندسين الزراعيين سوى أعداد محدودة كل عام.
 - 2- توفر المنظمات فرص عمل مؤقتة للعاطلين، وهذه الفرص في الحقيقة لا تؤدي إلى تنمية مستدامة حيث سرعان ما تنتهي هذه البرامج والمشاريع في فترة قصيرة.
 - 3- المشاريع المنزلية التي يتم دعم المواطنين بها عائدها ومردودها المادي لا يكفي تكاليف الحياة.
- وبخصوص دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد المعدنية وموارد الطاقة المتجددة، فقد كشفت الدراسة وجود دور محدود وضئيل لها في تنمية الموارد المعدنية، وذلك بحكم سيطرة سلطات الاحتلال على الموارد المعدنية في فلسطين التاريخية، أو على الأراضي المحتلة عام (1967)، وبفعل تحكم إسرائيل في المنافذ البرية والبحرية، وعدم وجود ميناء جوي بعد تدمير مطار غزة الدولي من قبل الاحتلال.
- بفعل التعتن الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني فإن قضية الغاز الفلسطيني المكتشف قبالة سواحل قطاع غزة، وبرغم توقيع اتفاقية للتنقيب عن الغاز مع شركتي بريتش غاز واتحاد المقاومين العرب عام (1999) لم تحدث خطوات عملية للاستفادة من حقول الغاز المكتشفة قبالة سواحل غزة، وتقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء الغاز الإسرائيلي، وتحرم من الاستفادة من الغاز الفلسطيني المكتشف.
- أما في مجال موارد الطاقة المتجددة فكان لمنظمات المجتمع المدني أيضاً دوراً محدوداً، وإن كان أفضل قليلاً من مجال الموارد المعدنية، واقتصر دورها على:
 - 1- تزويد المزارعين بوحدات من الطاقة الشمسية لتشغيل مضخات المياه.
 - 2- إنارة مزارع الدواجن على وحدات من الطاقة الشمسية، وذلك بفعل عوامل عديدة دفعت كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للتوجه نحو الطاقة المتجددة باعتبارها البديل المطروح والأقرب للتغلب على أزمة الوقود والطاقة التي تعاني منها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص.

- إسرائيل تتخذ من الوقود أداة للضغط والابتزاز السياسي. ومما شجع منظمات المجتمع المدني للتوجه نحو مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية أنها نظيفة وصديقة للبيئة، ويمكن الحصول عليها من مصادر طبيعية لا تنضب، وأنها قد تؤمن فرص عمل للعاطلين، كما أن عدد الأيام المشمسة في فلسطين مرتفع.
- كشفت الدراسة عن معوقات وتحديات تحد من دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية أبرزها:

- 1- استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المعابر، إضافة إلى استمرار الانقسام بالرغم من تشكيل حكومة الوفاق.
- 2- ضخامة الاحتياجات في مقابل ضعف التمويل.
- 3- التمويل المشروط سياسياً والمخالف لنصوص القانون الفلسطيني.
- 4- عدم توافر الأمان الوظيفي للعاملين في منظمات المجتمع المدني.
- 5- انتقال الخبرات من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المحلية إلى المؤسسات الدولية.
- 6- عدم التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان.

التوصيات

- ✚ وضع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لاستراتيجية ورؤية واضحة المعالم لتنمية الموارد الطبيعية في فلسطين بالشراكة مع السلطة الوطنية والقطاع الخاص.
- ✚ التوجه للمنظمات الدولية لوقف الانتهاكات وسرقة إسرائيل للموارد الطبيعية في فلسطين خاص بعد انضمام فلسطين لهيئة الأمم المتحدة بصفتها دولة غير عضو.
- ✚ العمل على تأمين استدامة التمويل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من جهات عربية ودولية.
- ✚ وضع برامج وخطط عملية لتنمية الوعي بالموارد المعدنية ومصادر الطاقة المتجددة بالتعاون ما بين منظمات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية.
- ✚ توجيه عمادات البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بموارد الطاقة المتجددة.
- ✚ إنشاء مختبرات خاصة بمنظمات المجتمع المدني لتحليل المياه والتربة والمنتجات الزراعية.

زيادة التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وتوحيد جهودها في مجال تنمية الموارد الطبيعية.

العمل على تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في مجال موارد الطاقة المتجددة.

المراجع

1. إبراهيم، يوسف (2005)، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دراسة جغرافية تنموية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 8-9 مايو، ص. ص 606-631.
2. أبو السعود وآخرون، نقيسة (2013)، إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، ص. ص 226-238.
3. اتحاد لجان العمل الزراعي (2013)، التقرير السنوي للعام (2013)، اتحاد لجان العمل الزراعين فلسطين.
4. اتحاد لجان العمل الزراعي (2014)، التقرير السنوي للعام (2014)، اتحاد لجان العمل الزراعين فلسطين.
5. أحمد، أبو هنطش عبد المجيد (2008)، السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق ودور منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، مجلة المدير العربي، مصر، العدد (181)، ص. ص 19-43.
6. بدوي، أحمد زكي (1999)، موسوعة العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
7. التميمي، عبد الرحمن (2009)، بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني، سلسلة تقارير (22)، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين.
8. ثابت، أحمد (2000)، المجتمع المدني، الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، مصر، المجلد (2)، العدد (5)، ص. ص 5-39.

9. جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) (2013)، التقرير السنوي للعام (2013)، جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، فلسطين.
10. جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) (2014)، التقرير السنوي للعام (2014)، جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين 2014، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة، فلسطين.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، مسح القوى العاملة دورة (تموز - أيلول، 2015)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين.
13. حسن، مها صلاح الدين محمد (2008)، دور منظمات المجتمع المدني في إشباع الاحتياجات التربوية للطفولة المتأخرة في الريف دراسة ميدانية مطبقة على العاملين بجمعيات تنمية المجتمع ومراكز الشباب بقرى مركز طوخ بمحافظة القليوبية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد السابع عشر، أبريل، ص. ص 252-331.
14. سالم، أحمد (2008)، استراتيجيات بعث الحيوية والفعالية في أدوار منظمات المجتمع المدني، مجلة المدير العربي، مصر، العدد (181)، ص. ص 74-80.
15. الشلال، خالد (2011)، منظمات المجتمع المدني والتنمية: تحليل سوسيولوجي لدور الجمعيات الأهلية في المجتمع الكويتي، حوليات آداب عين شمس، مصر، ص. ص 73-108.
16. شهاب، مفيد (2008)، الجوانب الدستورية لعلاقة منظمات المجتمع المدني بسلطات الدولة، مجلة المدير العربي، مصر، العدد (181)، ص. ص 46-56.
17. صافي وآخرون، أحمد (2014)، حرب (2014) على غزة: تحديد الآثار البيئية بالمشاركة، مركز العمل التنموي معاً، فلسطين.
18. صحيفة الكوفية برس (2015)، غاز " غزة.. الكنز الذي يسرقه الاحتلال، <http://kofiapress.net/pages/print/12587,4Dec,2015>.
19. الطاهر، حاج آدم حسن (2010)، التشريعات السودانية التي تنظم الأراضي والموارد الطبيعية، مجلة العدل، المجلد (12)، العدد (29)، ص. ص 112-168.

20. عبد الرحيم، ثناء محمد صالح(2005)، المجتمع المدني في العراق، مجلة آداب الرفادين، عدد خاص، مؤتمر كلية الآداب العلمي الثاني، العدد(1/41)، ص. ص 179-190.
21. عدوان، سائد حامد(2013)، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
22. عواودة، وديع(2015)، اكتشاف الغاز المصري يوجج جدلا في إسرائيل، القدس العربي، <http://www.alquds.co.uk/?p=396158,4Dec,2015>.
23. غباري، أمل(2009)، دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بحي المنتزه بالإسكندرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية(الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المجلد(3)، مصر، ص. ص 1110-1196.
24. فرحة، نجاه محمود(2009)، دراسة مقارنة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء(2)، العدد(26)، ص. ص 911-974.
25. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين(2011) دليل تحقيق الأمن الغذائي للأسرة الريفية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين.
26. محمد، السعيد مغاري(2006)، تنظيم مجتمع المنظمات دراسة ميدانية مطبقة على منظمات المجتمع المدني بمدينة كفر الشيخ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء(6)، العدد(20)، ص. ص 365-436.
27. محمد، منى جميل سلام (2007)، إسهامات منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء(2)، العدد(23)، ص. ص 871-930.
28. مرسي، محمد(1993)، الإدارة التعليمية اصولها وتطبيقاتها، عالم الكتب، القاهرة.
29. مركز العمل التنموي معا(2005)، الآثار البيئية والصحية لإنشاء ميناء غزة البحري، مركز العمل التنموي معا، فلسطين.

30. مركز العمل التنموي معا(2014)، التقرير السنوي للعام(2014)، مركز العمل التنموي معا، فلسطين.
31. مركز العمل التنموي معا(د.ت)، الزراعة الحضرية للمرحلة الأساسية، مركز العمل التنموي معا، فلسطين.
32. المعلولي، ريمون، و ياسين، أحلام(2011)، دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(33)، العدد(4)، ص. ص 99-118.
33. معهد الأبحاث التطبيقية-القدس أريج (2011)، الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان، معهد الأبحاث التطبيقية- القدس أريج، بيت لحم.
34. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، المـوارد الطـبيعـية،(2015)
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%AF_%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A,1Dec,2015,5 o'clock, pm
35. النداوي، خضير عباس(2007)، منظمات المجتمع المدني...الواقع والآفاق، مجلة آراء، العدد(37)، مركز الخليج للأبحاث، ص. ص 69-72.
36. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(2005)، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية حالة دراسية محافظة بيت لحم، سلسلة تقارير رقم(40)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
37. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2011)، الطاقة البديلة المتجددة،
[http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9073,4Dec,2015.](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9073,4Dec,2015)
38. Court and others, Julius(2006), policy engagement how civil society can be more effective, overseas development institute, London.
39. Desse, Fabrice(2012), The Role and Structure of Civil Society Organizations in National and Global Governance Evolution and outlook between now and 2030, European commission , European research area, seventh frame work programme, European Union.
40. Ekhatior, Eghosa OSA(2014), The roles of civil society organizations in the extractive industries transparency initiative in Nigeria, International Journal of Not-for-Profit Law / vol. (16), no. (2), December, p. p 47-52.

41. Gemmill, Barbara and Bamidele-Izu, Abimbola (2002) The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, Yale Center for Environmental Law & Policy, U.S.A.
42. General Assembly (1962), General Assembly resolution (1803) (XVII) of (14) December 1962, "Permanent sovereignty over natural resources", general assembly, United nation.
43. Jaysawal, Neelmani (2013), Civil Society, Democratic Space, and Social Work, SAGE Journal, DOI: 10.1177/2158244013504934, p. p 1-12.
44. Lekorwe, M & Mpabanga, D (2007), Managing non-governmental organizations in Botswana, The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Volume 12(3), Article (10), p. p .1-18.
45. Luqman & others, Muhammad (2013), Civil society organizations: nature and their role in rural development (A case study of Hazara region of Pakistan's Khyber Pakhtunkhwa province), Life Science Journal, 10(11s), p. p 91-98.
46. Meehan & others, Susan (2008), Civil Society and Aid Effectiveness Case Book, Advisory Group on Civil Society and Aid Effectiveness Ghana.
47. Ministry for Foreign Affairs of Finland (2015), Support to Civil Society Organizations in Environmental Management, Zambia, <http://www.ecorys.com/casestudy/support-civil-society-organisations-environmental-management-zambia>.
48. Nelson, Fred and Long, Cath, (2015), Strengthening African civil society organizations For Improved Natural Resource Governance & Conservation, maliasili initiatives and well grounded, underhill, VT and London, UK.
49. Pasha, Aisha Ghaus (2005) Role Of Civil Society Organizations In Governance, 6th Global Forum on Reinventing Government Towards Participatory and Transparent Governance, Seoul, Republic of Korea, 24 – 27 May.
50. Taylor & others, William (2012), civil society in Vietnam: a comparative study of civil society organizations in Hanoi and Ho Chi minh city, the Asia foundation, Hanoi.
51. United Nation (1986), Declaration on the Right to Development, A/RES/41/128, United nation, general assembly, New York.

